



# عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا

إعداد  
دعاء عويضة



## تمهيد:

لدى الدول الإفريقية ذكريات سيئة مع ماضي مؤلم شكّلته ملامح السيد الأبيض الذي يتحكم بمقدّرات العبد الأسود الذي لا يملك حق الوصاية حتى على ممتلكاته، هذا الماضي صنعته القوى الأوروبية التي احتلت القارة لسنوات كانت فيها هي الوصي على ممتلكات القارة القاصرة وغير القادرة على حماية مواردها البشرية والمادية، وعلى خلاف الدول الأوروبية، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية صفة مميزة، تتعلق بعدم اشتراكها في هذا الماضي الاستعماري للقارة السمراء.

وبالرغم من كون الولايات المتحدة لم يكن لها تاريخ استعماري تقليدي في القارة مثل بريطانيا وفرنسا، فإنها استفادت من الحربين العالميتين، لتقوية نفوذها الاقتصادي والعسكري، بالتوازي مع إضعاف الإمبرياليات الأوروبية، في ظل زيادة نفوذ الاتحاد السوفييتي وحلفائه، وكانت إفريقيا ساحة الصراع بين المعسكرين الغربي بزعامة أمريكا، والشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي (الكونغو، وأنغولا، وموزمبيق، وإفريقيا الاستوائية، ومصر وغيرها)، ومثّل انهيار الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية فرصة للهيمنة المطلقة على العديد من مناطق العالم، ومنها إفريقيا، خصوصًا بعد الاكتشافات البترولية في بعض المناطق الإفريقية، وأهمها منطقة خليج غينيا.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ طرحت أمريكا استراتيجية عسكرية شاملة تهدف إلى توسيع الهيمنة، توجّتها بتنصيب القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة في إفريقيا المعروفة بقيادة «الأفريكوم». في الوقت الراهن أصبحت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة برؤيتها الاستراتيجية الشاملة، وباجابات اقتصادها الوطني، وكذا باستكمال سيطرتها العسكرية على العالم.

ومن ثمّ تناقش الدراسة هذا التوجه العسكري للولايات المتحدة في القارة؛ ساعيةً للإجابة عن تساؤل رئيس هو: كيف كان سلوك الولايات المتحدة في القارة الإفريقية بعد أحداث ١١ سبتمبر؟ وكيف يمكن تتبع ظاهرة عسكرة سياستها الخارجية من خلال هذا السلوك؟ وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيس سعت الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها: ماذا تعني العسكرة؟ ماذا كانت أهداف الولايات المتحدة منها؟ كيف انتهجت الولايات المتحدة العسكرة في إفريقيا؟ أي المناطق الإفريقية التي كانت أكثر تأثرًا بسياسة العسكرة للولايات المتحدة؟ وما مظاهر هذا التأثير؟

وبناء عليه قُسمت الدراسة إلى المحاور الآتية:

- السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا
- عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية وقيادة الأفريكوم
- الإيرادات الأمريكية بعد ١١ سبتمبر وسياسات العسكرة
- الساحل الإفريقي وسياسات العسكرة



## السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا:

تحتل القارة الإفريقية مكانة مهمة في المجالين الأمني والاقتصادي الأمريكيين، وذلك لوقوعها على طرق التجارة الدولية، كمضيق جبل طارق وباب المندب وقناة السويس، فضلاً عن كونها أكثر قارات العالم امتلاكاً للموارد الطبيعية، التي تعتمد عليها الدول الصناعية في تحريك صناعاتها، بالإضافة إلى عدها سوقاً لا يمكن الاستهانة به للمنتجات الأمريكية وغيرها. ولذا حازت القارة الإفريقية على موقع مهم في التفكير الاستراتيجي الأمريكي.

أولاً: خلفيات اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية:

لقد بدت أولى مظاهر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك عندما زار «ريتشارد نيكسون» نائب الرئيس الأمريكي «أيزنهاور» عدداً من الدول الإفريقية، بما في ذلك المغرب وتونس، في الفترة ما بين ٢٨ فبراير و ٢١ مارس ١٩٥٧، وقد مثلت تلك الزيارة انتقالاً كبيراً في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، وقد بدا ذلك بشكل واضح فيما أقره نيكسون في تقريره حول الزيارة؛ حيث أشار فيه إلى أهمية إفريقيا لكونها ذات قوة حيوية في العلاقات الدولية، مع تركيزه على هدفين رئيسيين في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية نحو القارة، وهما: حصار المد الشيوعي، ورفض أي وضع إقصائي على حساب الدول الاستعمارية التقليدية<sup>١</sup>.

هذا وقد انصرف اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا إلى اتجاهين رئيسيين، هما:

١- الاتجاه الأمني: عملاً بتوصيات تقرير نائب الرئيس الأمريكي في عام ١٩٥٧؛ بادر الرئيس «أيزنهاور» بإنشاء مكتب شئون إفريقيا في ٢ سبتمبر ١٩٥٨. وتتابع خلال تلك الفترة استقلال الدول الإفريقية عن المستعمر الأوروبي الواحدة تلو الأخرى، مما أدى إلى ظهور عدد من التحديات أمام الولايات المتحدة، فضلاً عما تشهده من أحداث انتهاء الحرب الباردة، مما ترتب عليه النظر إلى القارة على أنها منطقة مُنتجة للآزمات، متمثلة في: التخلف، والفقر، وغياب التنمية الحقيقية، والإخفاق الذي أصاب مكونات الدولة الحديثة جميعها. وإنّ تعرض سفارات الإدارة الأمريكية في كلٍ من كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨ لبعض العمليات الإرهابية من قبل تنظيم القاعدة - قد نبه الإدارة إلى تلك المخاطر الأمنية<sup>٢</sup>. وزاد هذا الانشغال الأمني بإفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما تلا ذلك من التحركات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم قامت واشنطن بعدد من المراجعات، على رأسها استكشاف الأخطار المحدقة بأمنها القومي<sup>٣</sup>.

إن استراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش عام ٢٠٠٢ قد أبانت عن الافتقار إلى نهج استراتيجي أكثر تركيزاً فيما يتعلق بالقارة الإفريقية؛ حيث إن إفريقيا باتت من أكثر العوامل المهددة لأهداف الولايات المتحدة

١ سعيد الهوسي: «مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية الأمريكية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٣، شتاء ٢٠١٢، ص ٣٨.

٢ خيرى عبد الرزاق جاسم: «قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢١، فبراير ٢٠٠٩، ص ٨٩.

3 Nsia-Pepira, Kofi., "Militarization of U.S. Foreign Policy in Africa: Strategic Gain or Backlash?", *MILITARY REVIEW*. Kansas: the Professional Journal of U. S. Army, January-February 2014, P. 11.

المتعلقة بالحفاظ على الكرامة الإنسانية ومحاربتها للإرهاب العالمي؛ وذلك لانتشار الفقر والمرض والحرب فيها. لذا تغيرت خطة الولايات المتحدة الاستراتيجية فيما يتعلق بعلاقتها مع الأفارقة - حسبما أكدته الوثيقة - كي تواجه تلك التحديات؛ إذ ركزت على أمن الأفارقة، وفقاً لمنطق التعاون الاستخباراتي، وحسبما تقرره الاتفاقات ثنائية الأطراف أو المتعددة. بيد أن أكثر الاستراتيجيات الأمنية تركيزاً من قبل البيت الأبيض والخاصة بأمنه الدولي؛ كانت الاستراتيجية التي نُشرت عام ٢٠٠٦، وتُعرّف إفريقيا بأنها "أولوية عالية لهذه الإدارة"، وأن "أمنها يعتمد على الشراكة مع الأفارقة لدعم الدول الهشة والفاشلة، وتعزيز الديمقراطية".<sup>٥</sup>

٢- الاتجاه الاقتصادي: إن من أهم العوامل كذلك التي دفعت عناية الولايات المتحدة الشديدة بالقارة الإفريقية - كونها مصدراً رئيساً للموارد الطبيعية؛ إذ إنها تشغل موقعاً مهماً في خريطة إنتاج النفط العالمي، فبحسب اللجنة الإفريقية للطاقة فإن ١١٪ من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٥ موجود في القارة الإفريقية، كما أنها سجلت أرقاماً كبيرة في نسبة احتياطها من النفط الخام؛ إذ بلغت - بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - ٧٥ مليار برميل، أي ما نسبته ١٢٪ من مجمل الاحتياطي العالمي الخام، وأهم المناطق التي يتركز بها النفط في إفريقيا هي: منطقتا غرب إفريقيا، ومنطقة شمال إفريقيا، ومنطقة البحيرات العظمى.<sup>٥</sup>

كما تُنتج إفريقيا ٢٢ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً بنسبة ٧,٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، ويبلغ احتياطي الغاز الطبيعي في إفريقيا نحو ٤٧٧ تريليون قدم مكعب بنسبة ١,٩٪ من الاحتياطي العالمي.<sup>٦</sup>

ولتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الإفريقية: تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية وفق ثلاثة محاور أساسية، هي:

المحور التجاري: وذلك من خلال دعم التبادل التجاري.

المحور السياسي: والذي يتمثل في رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان منذ عهد إدارة كلينتون.

المحور العسكري: وذلك عن طريق تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا<sup>٧</sup>، وبالإضافة إلى ذلك تمتلك القارة ٩٥٪ من احتياطي الماس في العالم وتنتج ٥٠٪ من معدل الإنتاج العالمي له، و ٤٠٪ من احتياطي الذهب وما يقدر بـ ٩٠٪ من احتياطي البلاتينيوم والكروم، و ٣٣٪ من النحاس و ٧٦٪ من الكوبالت، وحوالي ٦٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة وموارد كبيرة من الخشب.<sup>٨</sup>

ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن سبعة من الاقتصادات العشرة الأكثر نمواً تقع في إفريقيا جنوب الصحراء، وتضم إفريقيا اليوم سبعة من بين أسرع عشرة اقتصاديات نمواً في العالم. ويظهر النمو جلياً في

4 Ibid.

٥ الحسن الحسناوي: التنافس الدولي في إفريقيا: الأهداف.. والوسائل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء ٢٠١١، ص. ١٠٩ - ١١٠.

٦ ماهر إسكندر: "أفريقيا.. ثروات اقتصادية هائلة"، مجلة أفريقيا قارتنا، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٥، مايو ٢٠١٣، ص ٢.

٧ المرجع السابق، ص ١١١ - ١١٢.

٨ ماهر إسكندر: "أفريقيا.. ثروات اقتصادية هائلة"، مرجع سابق.

الدول الغنية بالموارد بما في ذلك سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، ومع عودة الاستقرار السياسي والأمني في مالي اقترن ذلك بتحسن ملحوظ في اقتصادها. كذلك فإن الدول غير الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة إثيوبيا ورواندا قد سجلت نموًا اقتصاديًا قويًا، في وقت أثرت سياسة الانفتاح الاقتصادي على النمو في بوركينافاسو وموزمبيق من خلال سياسات التعديين الجديدة التي اعتمدها، وخفض الضرائب لجذب المستثمرين الأجانب، في حين يشهد شرق إفريقيا تطورات مهمة متعلقة باكتشافات النفط والغاز الطبيعي في كينيا وأوغندا وتنزانيا<sup>٩</sup>.

ثانيًا: السياسة الخارجية للولايات المتحدة في إفريقيا: الأسباب والتداعيات:

من خلال السرد السابق لخلفيات الاهتمام الإفريقي بالقارة؛ يمكن صياغة الأولويات التي تحكم السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا في مجموعة من الأولويات التي تمثلت عام ٢٠١٦ في:

## ١. مواجهة التنظيمات العنيفة:

حيث توجّه اهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر إلى مناطق الصراع في العالم العربي وإفريقيا على وجه الخصوص، بحجة مواجهة التنظيمات المسلحة، وقد تركزت تلك التنظيمات في عدد من دول القارة، أهمها<sup>١٠</sup>:

نيجيريا: وفيها جماعة «بوكو حرام» التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، والتي أصبحت أكثر دموية من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) نفسه؛ حيث تجاوزته لتحتل الصدارة، بوصفه أعنف تنظيم في العالم عام ٢٠١٤.

الصومال وكينيا: تواصل حركة «الشباب» نشاطها، وتحاول تنشيط التجنيد في صفوفها من الأمريكيين.

ليبيا: حيث سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء منها، فيما كان يُظن أنه خطوة للسيطرة على حقول النفط المربحة في البلاد.

شمال مالي: استطاع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والجماعات المسلحة الأخرى زعزعة استقراره، مع أجزاء أخرى من منطقة الساحل.

جمهورية إفريقيا الوسطى: حيث لا تزال التوترات هناك عالية بين المسلمين والمسيحيين في المعركة الطائفية التي تفاقمت بسبب السياسات المختلفة.

بوروندي: التي أصبح من المحتمل أن ينتشر فيها العنف المرتبط بالانتخابات، وهو بلد له تاريخ من الإبادة الجماعية، وقد يتحول العنف هناك إلى صراع عرقي يشعل منطقة وسط إفريقيا.

جنوب السودان: التي انزلت في حرب أهلية منذ ديسمبر ٢٠١٣، ولا يلتزم قادة كلا الجانبين بالسلام.

٩ سعيدة محمد عمر: «إفريقيا الصاعدة: بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية»، مجلة اتجاهات المستقبل، العدد ٢، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٦.

10 Meservey, Joshua., "Four U.S. Policy Priorities for Africa in 2016", ISSUE BRIEF. Washington: The Heritage Foundation, No. 4509, 15 January 2016, P. 1.

## ٢. تشجيع الحرية الاقتصادية في إفريقيا:

أدى الركود العالمي الأخير في الطلب على السلع إلى التسبب في تحديات اقتصادية لعدد كبير من الاقتصادات الإفريقية، والتي تعتمد بشكل كبير على الصادرات السلعية. وتواجه زامبيا انهيارًا اقتصاديًا مع انهيار أسعار النحاس، في حين أن الاقتصادات الكبرى مثل أنغولا ونيجيريا تصارع من أجل سد النقص في الميزانية نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وقد تباطأ اقتصاد الصين، المستورد الرئيس للسلع الإفريقية، مما زاد من المعاناة التي تعيشها العديد من البلدان<sup>١١</sup>.

يقدر البنك الدولي أن اقتصاد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد نما بوتيرة ٢,٤٪ في عام ٢٠١٥، على الرغم من أن هذا المعدل أقل بكثير من متوسط النمو البالغ ٦,٤٪ الذي تحقق في تلك المنطقة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨. وعلاوةً على ذلك، فإن هذا المعدل من النمو غير كافٍ في العديد من البلدان، لرفع مستوى معيشة السكان عند مستوى مقبول<sup>١٢</sup>.

## ٣. مقاومة النفوذ المتزايد للدول الأخرى في القارة:

تفوقت الصين على الولايات المتحدة بوصفها أكبر شريك تجاري لإفريقيا عام ٢٠٠٩، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تفوق الصين في المساعدات والاستثمارات بالقارة. وفي يناير عام ٢٠١٥، بدأت الصين للمرة الأولى في تاريخها بنشر كتيبة مشاة في بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان التي تمتلك الصين فيها مصالح نفطية كبيرة. وهذه الكتيبة تعد جزءًا من الزيادة الكبيرة منذ عام ٢٠٠٠ في مساهمات الصين بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأكثر من ٨٠٪ منها في إفريقيا. وأعلنت الصين في نوفمبر ٢٠١٥ أنها ستبني أول قاعدة عسكرية في الخارج، والتي تقرر بناؤها في دولة جيبوتي ذات الموقع الاستراتيجي، والتي تستضيف أيضًا القاعدة العسكرية الأمريكية الوحيدة الدائمة في إفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، حضر الرئيس الصيني «شي جين بينغ» قمة ديسمبر ٢٠١٥ في جنوب إفريقيا، وتعهد خلالها بمضاعفة مساعدات الصين إلى إفريقيا ووعده بتقديم ٦٠ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات للدول الإفريقية<sup>١٣</sup>.

كما تتطلع روسيا أيضًا إلى القارة السمراء. وقد زادت تجارتها مع إفريقيا أكثر من عشرة أضعاف بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢. وتحتاج روسيا إلى بعض الموارد الطبيعية الإفريقية، ولكنها تسعى أيضًا إلى تأمين سلع مثل النفط والغاز الطبيعي كوسيلة للتحوط ضد الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية الغربية. وقد حصلت الشركات الروسية المملوكة للدولة «جازبروم» و«لوك أويل» على صفقات كبرى للتنقيب عن النفط والغاز في الجزائر، في حين وقّع اثنان من الكيانات التجارية الروسية المملوكة للدولة اللتان تواجهان عقوبات اقتصادية غربية اتفاقًا مؤخرًا لتطوير مناجم البلاتين في زيمبابوي، على الرغم من سيطرة روسيا بالفعل على ٣٠٪ من المعروض العالمي من البلاتين<sup>١٤</sup>.

11 Ibid., P. 1- 2.

12 Ibid.

13 Ibid., P. 2.

14 Ibid.



#### ٤. تشجيع دول القارة على الالتزام بالتحول الديمقراطي:

حاول الرئيس أوباما التأكيد على أهمية الديمقراطية في عدد من الكلمات البارزة التي ألقاها في إفريقيا، وقد انتقدت إدارته أيضاً انتشار الأنشطة غير الديمقراطية في جميع أنحاء القارة، وحاولت وقف الأزمة المتعلقة بالانتخابات التي تجتاح بوروندي حالياً، إلا أن الإدارة كانت مترددة في دفع استراتيجية تعزيز الديمقراطية، على الرغم من وجود شريحة كبيرة مؤيدة للديمقراطية في القارة. وقد تم استخدام قوانين الأمن غامضة الصياغة لقمع المعارضة السياسية والصحافة، وأدت القوانين التي تستهدف المنظمات غير الحكومية إلى إضعاف المجتمع المدني في عدد من البلدان. ومنذ عام ٢٠٠١، عبث ١٦ من رؤساء الدول الإفريقية بدساتير بلادهم، وشاركوا في مجموعة من المكائد الأخرى، في محاولة لاستمرار بقائهم في السلطة. وتؤكد موارد إفريقيا والتحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها على أن أهميتها العالمية ستزداد في العقود القادمة<sup>١٥</sup>.

#### عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية وقيادة الأفريكوم:

قادت تلك التوجهات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في القارة إلى ظهور ما سُمي بظاهرة عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية. وتعني العسكرة: "اتجاهاً متنامياً للنظر في القرارات المتعلقة باستراتيجية الأمن القومي وسياساته، وتنفيذ السياسات من منظور عسكري". وتُشير كذلك إلى: "قضايا السياسة الخارجية والتحديات الأمنية التي نوقشت على مستوى كبار صانعي السياسات مؤطرةً كتحديات عسكرية، معظمها عرضة للحلول والبرامج السياسية التي تعد القدرات العسكرية بمثابة الاستجابة المناسبة"<sup>١٦</sup>. وفيما يلي تتعرض الدراسة لرصد هذا النمط في السياسة الخارجية الأمريكية وأداتها الأبرز لتطبيقها في إفريقيا، وهي «الأفريكوم».

#### • مقدمات الأفريكوم:

منذ عام ١٩٩٤، بدأت أمريكا بواسطة الحلف الأطلسي طرح حوار متوسطي/أطلسي، مع سبع دول متوسطية من غير أعضاء الحلف، "بهدف الترويج للأمن والاستقرار الإقليمي"، ولعبت تركيا دور الوسيط، ليجمع الحوار كلاً من الحلف الأطلسي من جهة، مع موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن والكيان الصهيوني من جهة أخرى. وفي ٢٠٠٣ أثمرت هذه الجهود عن انعقاد قمة في استانبول جمعت ٢٦ دولة بهدف تنمية إطار الحوار المتوسطي، وإدماج الكيان الصهيوني في عمليات تدريب ومناورات مشتركة مع بلدان المغرب العربي، بدايةً من ٢٠٠٢ بالنسبة للجزائر ومنذ ١٩٩٥ بالنسبة للبقية، تحت إشراف الحلف الأطلسي، بدعوى الإنقاذ أو مقاومة الكوارث أو حماية البيئة<sup>١٧</sup>.

ويعود مبدأ عسكرة السياسة الخارجية إلى فترة حكم بوش الابن، وشركائه من جماعة المحافظين الجدد، وكان خبراء السياسة الأمريكيون هم من أطلقوا هذا الوصف، لما يعنيه من انقلاب على قواعد عمل السياسة

15 Ibid., P. 3.

16 Adams, Gordon, Murray, Shoon (eds.), *MISSION CREEP: The Militarization of US Foreign Policy?*. Washington: GEORGETOWN UNIVERSITY PRESS, November 2014, P. 26.

١٧ الطاهر المعز: أفريكوم: مخطط امبريالي أمريكي في إفريقيا، (<http://cutt.us/uyMrm>)، تاريخ النشر: ٢٥ أغسطس ٢٠١١.



الخارجية، التي تعد الدبلوماسية أولى وسائلها في التعامل مع أي نزاع أو مشكلة دولية، ثم بعد ذلك يمكن اللجوء للقوة. لكن إدارة بوش قلبت هذه القواعد، ودفعت بالعمل العسكري لتكون له الأسبقية على الدبلوماسية<sup>١٨</sup>.

ومنذ ٢٠٠١، بدأت أمريكا تبدي اهتمامًا خاصًا بشمال إفريقيا، وركزت عام ٢٠٠٢ برنامج MEPI- Middle East Partnership Initiative أو مبادرة الشراكة للشرق الأوسط (كعنوان فرعي لأطروحة الشرق الأوسط الكبير، الممتد من المغرب إلى أفغانستان وحدود الصين وروسيا)، وتعاونت أمريكا في العديد المناسبات مع أوروبا (وفرنسا بشكل خاص) حول تبادل الخبرات والمعلومات وتدارس الاستراتيجيات المستقبلية<sup>١٩</sup>.

عام ٢٠٠٢، طرحت أمريكا مبادرة الساحل الإفريقي والصحراء، في اجتماع ضم رؤساء الأركان في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومالي والسنغال والنيجر وتشاد ونيجيريا، بهدف التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، كما شارك حوالي ألف جندي أمريكي في تدريبات عسكرية مشتركة بإفريقيا، وخصّصت أمريكا ٦,٢٥ مليون دولار لتعزيز القدرات العسكرية لسلاح البر في مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، وتدريب الجنود عن طريق خبراء أمريكيين للبحث عن الفارين من أفغانستان. في السنة نفسها ركزت أمريكا ٢٠٠٠ جندي في قاعدة جيبوتي، وصدّق الكونغرس على ميزانية إضافية بـ ٥٠٠ مليون دولار لمكافحة الإرهاب بشمال إفريقيا وغربها<sup>٢٠</sup>.

عام ٢٠٠٣ تدخلت أمريكا عسكريًا في ليبيريا، وعزلت «شارلز تايلور» الحليف السابق، وفرضت على المتخاصمين وقف الحرب الأهلية التي استمرت حوالي ١٥ عامًا. عاشت البلاد شيئًا من الاستقرار، مكّن أمريكا من بناء مطار «طروبرتسفيلد» الذي تستعمله القوات العسكرية الأمريكية، للتموين، وبناء قاعدة «أوميغا»، وهي إحدى أكبر القواعد البحرية، ومحطة تجسس لوكالة الاستخبارات المركزية AIC تغطي القارة الإفريقية ككل. وكانت ليبيريا ومطارها الدولي قاعدة مهمة لنقل الأسلحة إلى الحركات اليمينية المسلحة في إفريقيا مثل «يونيتا» الأنغولية، وجزء من المتمردين الطوارق<sup>٢١</sup>.

في العام نفسه ٢٠٠٣، وقّعت الولايات المتحدة اتفاقيات مع الكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية، لاستخدام مطاراتها عسكريًا، وتفاوضت مع نيجيريا وبنين وساحل العاج بشأن استخدام قواعد جوية بأراضيها. وكثّفت أمريكا من تحركاتها لإخماد الصراعات في مناطق التوتر المتواجد بها شركات النفط الأمريكية، التي كانت تستثمر حوالي ١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣. وأعلنت أمريكا عن مبادرة عسكرية ضد الإرهاب عبر الصحراء، ومقر هيئة أركانها داكار، وخصّصت لها ميزانية ١٠٠ مليون دولار سنويًا لمدة ٥ سنوات، ورفعت وتيرة التعاون العسكري مع موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا والسنغال والنيجر ونيجيريا ومالي، بحجة مقاومة الإرهاب والعصابات الخطيرة وقطاع الطرق الحدودية، المحاذية لمناجم النفط، وشارك في المناورات العسكرية فرنسا وبريطانيا والدنمارك والبرتغال وإيطاليا<sup>٢٢</sup>.

١٨ عاطف الغمري: "عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية"، المصري اليوم، (<http://cutt.us/8UfxH>)، تاريخ النشر: ١ مايو ٢٠١٨.

١٩ الطاهر المعز: أفريكوم: مخطّط امبريالي أمريكي في إفريقيا، مرجع سابق.

٢٠ المرجع السابق.

21 McCrummen, Stephanie., "U.S. Africa Aid Is Increasingly Military Report", *Washington Post*. <https://wapo.st/3i2oMg0>, 18 July 2008.

٢٢ الطاهر المعز: أفريكوم: مخطّط امبريالي أمريكي في إفريقيا، مرجع سابق.



## • إنشاء الأفريكوم:

في العشرين من ديسمبر ٢٠٠٦ قرّرت أمريكا تعزيز الأمن والاستقرار في خليج غينيا، وفي ٧ فبراير ٢٠٠٧ أعلن بوش عن تكوين القيادة العسكرية الأمريكية السادسة «أفريكوم»، أو القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة في إفريقيا، وتهدف أفريكوم جزئيًا إلى دمج الجهود الأمريكية في إفريقيا من خلال تنسيق الأنشطة العسكرية مع وزارة الخارجية والوكالات الأخرى، وتطوير التعاون العسكري مع الدول الإفريقية، والقيام بعمليات عسكرية حربية عند الاقتضاء في القارة الإفريقية - بقرار من الحكومة الأمريكية - لضرب قدرة المتطرفين المسلحين على قتل المدنيين الأبرياء، وتقديم قيادة أفريكوم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس الأمريكي<sup>٢٣</sup>.

تزامن هذا الإعلان مع الندوة التي أقيمت في «داكار» ٢٠٠٧ لمكافحة الإرهاب العابر للصحراء، بمشاركة رؤساء أركان كل من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا والنيجر ومالي والتشاد ونيجيريا والسنغال، وأشرف عليها الجنرال «وليام وارد» ذو الأصول الإفريقية، مساعد قائد القوات الأمريكية في أوروبا آنذاك، والذي أصبح قائدًا لأفريكوم، ورُصدت آنذاك موازنة سنوية لأفريكوم بحوالي ٩٠ مليون دولار، و٣٩٢ مليون دولار لمركز القيادة، المتكون من حوالي ٥٠٠ خبير في الاستخبارات والاتصالات والتحليل والتقارير الاستشرافية، وخبراء من وزارات الخارجية والمالية والأمن والتجارة والطاقة والزراعة، ومن مكتب التحقيقات الفدرالي IBF، وعدد ١٣٠٠ من الموظفين الدائمين<sup>٢٤</sup>.

وتدعي الحكومة الأمريكية أن أفريكوم هي قيادة من نوع جديد؛ لأنها لا تقتصر على الجانب العسكري، بل تدمج في إطارها هياكل وموظفين مدنيين من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي ومؤسسات الإغاثة والعمل الإنساني والمنظمات غير الحكومية لخلق مناخ مناسب للتطور الاقتصادي، والحكم الرشيد والتصرف السليم في الموارد الاقتصادية والبشرية، والوقاية من الأمراض والأوبئة والآفات، مما يعود بالمنفعة على المواطنين في ميادين التعليم والصحة والتأهيل، ليتمتعوا بظروف عيش أفضل<sup>٢٥</sup>. وتتمثل أهداف أفريكوم في: الحد من الصراع، وتحسين الأمن، والتغلب على التطرف والعنف، والاستجابة للأزمات<sup>٢٦</sup>.

ولعل إنشاء مشروعات مثل: قيادة الولايات المتحدة لإفريقيا (أفريكوم)، والقاعدة الأمريكية في جيبوتي، وقاعدة الطائرات بدون طيار الجديدة في النيجر، ومختلف المطارات والمرافق الأمريكية الأخرى المنتشرة في أنحاء القارة - إنما يعكس في الغالب الرغبة الأمريكية في السيطرة على الأماكن غير الخاضعة للحكم أو لقبضة دول موالية، والتي تملك إفريقيا العديد منها<sup>٢٧</sup>.

23 McCrummen, Stephanie., op.cit.

٢٤ الطاهر المعز: أفريكوم: مخطّط امبريالي أمريكي في إفريقيا، مرجع سابق.

٢٥ المرجع السابق.

26 Tito Del, Gina., *AFRICOM: The militarization of American Foreign Policy, or the 'civilianization' of the American military?*. Carlisle: Dickinson College, 23 may 2010, P. 2.

27 Campbell, John Amb., *Is American Policy toward Africa Increasingly Militarized.*, Cairo: Lecture at American University, 28 August 2013, P. 5.



• تدخل الأفريكوم:

لقد اتجهت بعض الدول الإفريقية إلى استخدام منهج أو خطاب الأفريكوم لاقتراح حلول عسكرية لمشاكل داخلية. وتشكل دولة مالي أفضل مثال على ذلك؛ حيث إنه بدلاً من أن تجد مالي حلاً لمشكلة شمالها المتفجر، والمطالب التي يطرحها سكان الشمال بالتمتع بنوع من الحكم الذاتي، وهو مطلب يدعمه المجتمع الدولي، ويدفع باتجاهه منذ حوالي خمسة عشر عامًا، قامت الحكومة في مالي بإيعاز من الولايات المتحدة وفرنسا ابتداءً من ٢٠١٤ بمحاولات لاستعادة السيطرة على الشمال، للقضاء على وجود محتمل لتنظيم القاعدة وحلفائه، حيث تم تقديم التدريب والدعم الاستخباراتي للجيش المالي، مما أدى إلى إعادة عسكرة الشمال المالي، وتسبب في خيبة أمل قبائل الطوارق الذين يحملون مطالب مشروعة، مما أسفر عن عواقب وخيمة<sup>٢٨</sup>.

إن تصاعد تمرد الطوارق الذي استمر لعقود، أدى إلى انقلاب عسكري قام به جنود ينحدرون من الجنوب قبل شهر واحد من الانتخابات. ففي ٢١ مارس من عام ٢٠١٢، قامت مجموعة من العسكريين الماليين بالسيطرة على السلطة في مالي بعد استيلائهم على السلطة في باماكو، وإزاحتهم للرئيس «حامادو توماني توري». الانقلاب الذي قاده النقيب «أمامو سانوغو» جاء بعد تجاهل الحكومة لمطالب الجيش، الذي طالما كان ينادي بضرورة تسليح رفاقه في شمال البلاد في حربهم ضد الطوارق، وأنشطة مجموعات إسلامية مسلحة، ورجال مدججين بالأسلحة قاتلوا لحساب نظام معمر القذافي. وقد استغل متمردو الطوارق هذا الانقلاب، وأعلنوا في ٢٣ من مارس السيطرة على مدينة «أنفيس» في شمال مالي، مستغلين خلوق المدينة من القوات الحكومية وانشغالها بالاضطرابات الحاصلة في «باماكو»، ثم زحفوا في اتجاه الجنوب لاحتلال عدة مواقع تخلت عنها القوات الحكومية، وبذلك تم تقسيم البلاد إلى جزأين<sup>٢٩</sup>.

وكان تصاعد التمرد في مالي نتيجة للتدخل الذي قامت به الأفريكوم في ليبيا، من خلال تنسيقها لعمليات الناتو التي أدت إلى سقوط نظام معمر القذافي، وبالتالي إلى هروب الكثير من الطوارق الذين كانوا يعملون في الجيش الليبي، أو الذين كانوا يعيشون في ليبيا وعودتهم مدججين بالأسلحة إلى الشمال المالي، وانضموا إلى قبائل الطوارق المصابة بالإحباط بسبب الأوضاع التي تعيشها منذ عقود. وهكذا تحولت دولة مالي إلى دولة تطحنها الصراعات، ومقسمة إلى جزأين، مما فتح الطريق أمام التدخل العسكري الفرنسي، والذي تبعه تدخل للقوات الإفريقية. كل ذلك نتج عن انخراط الحكومة المالية في السياسات الأمريكية التي أودت بالحكومة المالية إلى الدخول في تعاون مع قيادة الأفريكوم، وما نتج من ذلك من عسكرة للحياة السياسية في مالي<sup>٣٠</sup>.

وهكذا يشير حدث تأسيس الأفريكوم إلى أمرين مهمين: يتعلق الأول بإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول دائرة الصراع مع أوروبا وآسيا على المسرح الإفريقي، وهو صراع مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد، وفي مقدمتها النفط، في حين يخص الأمر الثاني تزايد الأخطار التي بدأت تهدد السفارات والشركات الأمريكية

٢٨ إبراهيم شابيير الدين: «الأفريكوم: حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة»، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، (<https://bit.ly/3eyOwOX>)، الجزيرة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: ٢٣ يونيو ٢٠١٣، ص ٩.

٢٩ المرجع السابق، ص ١٠.

٣٠ المرجع السابق، ص ١١.



في إفريقيا منذ الهجوم المزدوج على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨، ثم تفجير السفينة الأمريكية «كول» في خليج عدن سنة ٢٠٠٠، وتزايد النشاط الإرهابي في كلِّ من القرن الإفريقي ومنطقة الساحل وغرب إفريقيا<sup>٣١</sup>.

### الإدارات الأمريكية بعد ١١ سبتمبر وسياسات العسكرة:

بعد أحداث ١١ سبتمبر باتت إفريقيا تشكل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد، بسبب التغيرات الكبيرة التي عرفتتها توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد هذه الأحداث؛ لأنها صوّرت للعالم أن اهتمامها بالقارة الإفريقية هو نتيجة فقط للتهديدات الأمنية التي شهدتها القارة وأهمها الإرهاب، خاصةً في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيدها لاهتمامها بالقارة على آلية أمنية تشمل القارة الإفريقية كلها، وهي الآلية التي اتخذت طابعاً عسكرياً، ويتعلق الأمر بالقيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا والمعروفة اختصاراً بـ MOCIRFA.

• إدارة بوش الابن:

تنامي الاهتمام السياسي والعسكري بإفريقيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل كبير بعد أحداث ١١ سبتمبر وخلال عهد بوش الابن، دلّت على ذلك زيارة كاتب الدولة في الشؤون الخارجية «كولن باول» في سبتمبر من العام ٢٠٠٢، وزيارة الرئيس جورج بوش الابن إلى كلِّ من السنغال ونيجيريا وبوتسوانا وأوغندا وجنوب إفريقيا في يوليو من عام ٢٠٠٣، وكذا زيارة مساعد قائد القوات الأمريكية في أوروبا الجنرال «تشارلز والد» لعشر دول إفريقية. أما الحدث الأبرز فكان المشاركة غير المباشرة لواشنطن خلال مارس عام ٢٠٠٢ في عمليات عسكرية قامت بها أربع دول من دول الساحل، هي: مالي وتشاد ونيجيريا والجزائر، ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد<sup>٣٢</sup>.

وقد تلخصت تلك السياسة في كلمات بعض القادة في إدارة بوش الابن، كالتالي:

- جاء في الكلمة التي ألقاها الجنرال «جونز»، قائد قوات الأطلسي في أوروبا شهر مارس عام ٢٠٠٣ أنه: «لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا، وليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقاً من البحر. لقد آن لها أن تحط في اليابسة، في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء، التي أصبحت مرتعاً للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها».

- جاء في كلمة «كلوديا إيناسيو» مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية بأنه: «بعد خمسين عاماً بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الاستراتيجية، من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرّسة خصيصاً لاحتياجات إفريقيا الأمنية، ولن يكون لزاماً أن نتعامل مع إفريقيا من

٣١ محمد مالكي: «لماذا أفريقيوم ولمواجهة من؟»، مجلة المغرب الموحد، تونس، دار النشر للمغرب العربي، العدد ٥ تاريخ النشر: ١٧ فبراير ٢٠١٠، ص ٣٧.

32 Abramovici, Pierre., "Activisme Militaire Washington en Afrique", *Le Monde Diplomatique*. Juillet 2004, p. 14-15.



خلال ثلاث قيادات عسكرية، وهي القيادة الأوروبية، والقيادة الوسطى، وقيادة المحيط الهادي<sup>٣٣</sup>.

• إدارة أوباما:

في تطورات لاحقة ومع وصول الإدارة الجديدة للرئيس باراك أوباما إلى السلطة، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) تراجع طموحاتها لبناء قيادة مركزية في إفريقيا على غرار القيادة المركزية في الشرق الأوسط، مُعلنةً ذلك بمعارضة الدول الإفريقية لهذا المشروع، وعدم نجاح أمريكا في إقناعها بالموافقة على استضافتها. ومن المؤشرات التي تؤكد ذلك، تقليص الحكومة الأمريكية للميزانية التي كانت مقررة بما يعادل أكثر من ٣٠٪ خلال العام ٢٠٠٩. وبالرغم من الإعلان عن هذا التراجع، فإن بعض القادة العسكريين الأمريكيين أكدوا أن لديهم عزمًا على تنفيذ هذه الفكرة مستقبلاً، لما تمثله من أهمية على مستوى ترسيخ النفوذ العسكري الأمريكي. ويأتي هذا التراجع في إطار التخلي عن مجموعة من البرامج والأهداف والمخططات التي ورثتها الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة باراك أوباما عن سابقتها الجمهورية، بقيادة الرئيس جورج بوش الابن وإدارته من المحافظين الجدد<sup>٣٤</sup>.

إن المخاطر والتحديات التي تعرفها القارة الإفريقية جعلت لزامًا على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تعيد النظر في استراتيجياتها باتجاه دول القارة، ولهذا اختارت القيادة الجديدة برئاسة باراك أوباما فريقًا من أشخاص يدعمون توجهات الدور الجديد الذي يمكن أن تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، بعيدًا عن سياسات الهيمنة التي اعتمدها الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن؛ فإجراء تغيير أساسي في السياسة الخارجية يؤدي إلى تقدم الدبلوماسية على حساب العمل العسكري، كما أن الانفتاح والتعاون متعدد الأطراف يمكن أن يساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تحمل أعباء النزاعات الدولية. وما يؤكد على هذا التوجه للإدارة الجديدة، عدم تدخلها لحل العديد من النزاعات العسكرية، كما كان الحال في مالي بعد الانقلاب العسكري هناك في مارس ٢٠١٢<sup>٣٥</sup>.

• ترامب والعسكرة:

إن التردد الذي أصاب السياسة الأمريكية خلال حقبة الرئيس باراك أوباما، كان قد أتاح لقوى أخرى مثل روسيا والصين أن تستغل تراجع النفوذ الأمريكي في الساحة الإفريقية، بالرغم من اتباعها سياسة اقتصادية رخوة متجاهلة المهددات الأمنية، والنفوذ الصيني المتعاظم في القارة. كان ترامب قد أطلق حملته الانتخابية تحت شعار (لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا)، بمعنى أنه عازم على إعادة الدور الأمريكي الذي تضاعف في القارة الإفريقية في عهد سلفه أوباما، ومن أجل ذلك سيقوم بمحاربة الدور الصيني وتحجيمه على وجه التحديد، والقوى الأخرى في القارة بكل الوسائل. وكان يمكن القول أن ترامب سيسعى إلى خلق تحالفات عسكرية مع

٣٣ خيرى عبد الرزاق جاسم: "قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩، ص ٩٠.

٣٤ محمد الزواوي: "أفريكوم: إدارة النفوذ والنفط بالقارة السمراء"، قراءات إفريقية، القاهرة، العدد ٤، سبتمبر ٢٠٠٩، ص ١٠١.

٣٥ إبراهيم ناصر: ترامب والمقترحات السياسية الأمريكية الجديدة في إفريقيا، أنقرة، مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات أنكاسام، تاريخ النشر: ٢٨ يونيو ٢٠١٧، (<http://cutt.us/C5Fc9>).



الدول الإفريقية بدعاوى مكافحة الإرهاب، مع العلم بأن هناك انتشارًا عسكريًا أمريكيًا ممنهجيًا بشكل قواعد عسكرية، وهذا ما سيثير حفيظة دول أخرى كفرنسا في إطار الصراع العسكري الخفي بين فرنسا وأمريكا في القارة، وخاصةً في الجزء الغربي منها<sup>٣٦</sup>.

وعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية هي أحد أهم ملامح نهج ترامب؛ فحسب مدير مجموعة الأزمات الدولية «روبرت مالي» فإن شعار ترامب (أمريكا أولاً) يعبر عن المحلية المسمومة والإقصائية، وعدم التسامح مع الرؤية العالمية الأوسع، خاصةً أن لدى الولايات المتحدة ٢٠٠ ألف جندي عامل في الخارج، فعسكرة السياسة الخارجية تمثل استمرارًا، كما تعد تراجعًا في الوقت ذاته<sup>٣٧</sup>.

### الساحل الإفريقي وسياسات العسكرة:

في هذا السياق لا يمكن أن تُغفل محاولات دول الساحل الإفريقي للتحرر من سيطرة الدول الكبرى وهيمنتها، وسعيها إلى تحقيق نوع من التوازن في شبكة علاقاتها الدولية، سواء القائمة أو المستقبلية، رغم ما نلمسه في الآن ذاته من اهتمام متزايد من قبل تلك الدول بها، وبروز تنافس دولي حولها، في محاولة لإعادة النظر في مواقف القوى الاستعمارية التقليدية، ومحاولة تغيير الخطط والاستراتيجيات لضمان كسب معركة الصراع حول خيارات تلك المنطقة وبسط نفوذها؛ لقد صارت منطقة الساحل مطمعًا ومحط أنظار عدد من القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ عُد الساحل الإفريقي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ منطقة استراتيجية في ظل الحملة العالمية للحرب على الإرهاب، كما أن تلك المنطقة<sup>٣٨</sup> تعد من أهم المناطق التي شهدت حراكًا سياسيًا متصاعدًا في السنوات الأخيرة؛ وذلك بسبب شيوع عدد من الأمور المهددة للأمن الحدودي؛ كظهور أنشطة للجماعات الإرهابية - وفقًا للمنظور الأمريكي - وكظهور جماعة تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، ناهيك عن انتشار عدد من الجرائم المنظمة، كتتهريب المخدرات والأسلحة.

• مُحددات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الساحل:

ولكي نفهم بشكل جلي الدوافع الكامنة وراء اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الساحل الإفريقي، لا بد أن نتطرق إلى الحديث عن الأمن الطاقوي في معادلة الأمن القومي الأمريكي، والذي يمثل متغيرًا مستقلًا في السياسة الأمريكية، وأمرًا مهمًا في التصور الأمني الأمريكي لتلك المنطقة، فضلًا عن وجود متغيرات ناجمة، مثل إعلان الولايات المتحدة المتكرر عن الحرب ضد الإرهاب، والصعود الصيني. ومن ثم يمكن أن نجمل المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي في نقاط ثلاث، هي:

٣٦ المرجع السابق.

٣٧ حسن أبو هنية: "عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية"، عربي ٢١، تاريخ النشر: ١٩ مارس ٢٠١٨، (<http://cutt.us/JwCQJ>).

٣٨ يتمثل جغرافيًا في المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا، وتشمل الدول الآتية: (السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال)، وكثيرًا ما تتوسع وفقًا لحسابات جيواقتصادية لتشمل: (بوركينافاسو، نيجيريا)، بل حتى (جزر الرأس الأخضر). كما يُعرف (الساحل الإفريقي) بأنه (قوس الأزمات) انطلاقًا من الأزمات المستعصية بالسودان، وتشاد، وصولًا إلى الشروحات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها مالي والنيجر وموريتانيا. - أمحمد برفوق: "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، مجلة العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد ٧، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٢.



## ١. الطاقة:

يعد الساحل الإفريقي ذا قوة اقتصادية هائلة وآفاق جيواستراتيجية واعدة في الحسابات الأمريكية، لا سيما وأن الساحة السياسية تشهد تنافسًا دوليًا على مصادر الطاقة، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تتخذ من فكرة مقاومة الإرهاب ذريعة لسط نفوذها على مختلف مصادر البترول وممراته في المنطقة، وهو ما يعني السيطرة عليها أمنياً، ولا سيما بعد الاكتشافات المهمة التي تمت في منطقة غرب إفريقيا والمتاخمة لجنوب الساحل الإفريقي، تحديداً في خليج غينيا لثروتها البترولية الهائلة، ولما تمتلكه من مصادر بديلة في إطار ظروف قلة مصادر الطاقة العالمية، وزيادة الطلب عليها، ناهيك عما يشهده الشرق الأوسط من اضطرابات سياسية، فضلاً عن زيادة تكاليف استيراده من المناطق التي تبعد جغرافياً عن الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عما تنتهجه أمريكا من سياسة التنويع، ولا سيما في ظل إدارة جورج بوش، التي امتلأت بالضغوطات الداخلية والتحديات الخارجية، واستمرت تبعاتها في عهد أوباما<sup>٣٩</sup>.

## ٢. الحرب على الإرهاب:

لقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة - وتحديداً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ - نشاطاً إجرامياً كبيراً تجاوز الحدود، لذا مثلت أحد الأبعاد الأمنية المهمة لدى سياسة الولايات المتحدة؛ إذ خشيت الولايات المتحدة من أن تصير المنطقة الرابطة بين منطقتي شمال إفريقيا وجنوب الصحراء محضناً للإرهاب. وعلى الرغم مما قدمته الولايات المتحدة من مسوغات لبقائها بالمنطقة، فإنه لا يمكن تجاهل الدوافع الرئيسة لذلك البقاء؛ التي تتمثل في الاستفادة من مصادر الطاقة ومحاولة تأمين مصادر الوصول إلى الطاقة، ولا سيما حماية تدفق النفط من منطقة خليج غينيا الذي يمثل مصدراً حيوياً للأمن الطاقوي الأمريكي، فضلاً عن أهمية منطقة شمال إفريقيا أمنياً واستراتيجياً؛ إذ تطل على البحر الأبيض المتوسط<sup>٤٠</sup>.

## ٣. الصعود الصيني:

إن من أبرز الأهداف الخفية للتواجد الأمريكي بالقارة الإفريقية؛ التخوف من التواجد الصيني بها، وسحب البساط من تحت أقدام الولايات المتحدة، لا سيما وأن جهود بكين تزايدت في توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في القارة. ومن ثم ينبغي الإشارة إلى أن إنشاء واشنطن لقيادة أفريكوم لم يكن هدفه مكافحة الإرهاب - على حد زعمها - أو تأمين موارد النفط فحسب، وإنما الهدف الأساسي لها هو محاولة إحباط جهود الصين في إفريقيا<sup>٤١</sup>.

وأما عن نشاط الصين في إفريقيا وعلاقتها بالأفارقة، فقد حققت عددًا من العلاقات السياسية بينها وبين عدة دول، وذلك في إطار ما يسود من أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي؛ حيث

٣٩ أيمن شبانة: النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، قراءات إفريقية، القاهرة، العدد ١١، يناير ٢٠١٢، ص ٨١.

٤٠ عربي بومدين: "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، قراءات إفريقية، القاهرة، العدد ٢٨، إبريل ٢٠١٦، ص ٢٢.

41 Volman, Daniel., "Obama, Africom and US Military Policy Towards Africa". PAS Working paper Number 14, USA: Department of History, North Western University, 2009, P. 8.



استطاعت أن تقيم علاقات رسمية مع ١٩ دولة إفريقية مقابل ٤١ مستقلة مع نهاية الستينيات. ويعود الفضل في دخول الصين مجلس الأمن ضمن المقاعد الخمسة الدائمة عام ١٩٧١ إلى الأفارقة الذين مثلوا ٢٦ صوتاً من بين ٧٦ في الجمعية العامة الأممية، وكان رد الصين على ذلك الدعم السياسي أن قدمت مساعدات اقتصادية لعدة دول في غرب إفريقيا ووسطها<sup>٤٢</sup>.

وإزداد توسع الصين اقتصادياً في المنطقة مع نهاية الحرب الباردة؛ إذ بدأت عهداً جديداً في علاقاتها مع إفريقيا، حيث تحولت من دعمها القوي للاتجاه الأيديولوجي إلى منهج براجماتي يجعل التجارة والاستثمارات أولوية له، وقد ترتب على ذلك التوسع الاقتصادي الصيني ازدياد الطلب على الطاقة والاحتياج المتصاعد للموارد، وفي الوقت نفسه ترتب عجز كبير للإنتاج المحلي للموارد عن الوفاء بتلك المتطلبات المتزايدة؛ لذا وجهت الأنظار نحو الخارج لتوفير مصادر بديلة. وقد نشأ عن ذلك زيادة استهلاك الصين للنفط، حتى صارت في عام ٢٠٠٤ أكبر مستهلك في العالم، مع وجود توقعات بالزيادة قد تصل إلى ٦٦٪ في عام ٢٠٢٠ بعد أن كانت ٣٣٪، في مقابل وجود عجز شديد في إنتاج آسيا من النفط والغاز، بما لا يفي باحتياجات الصين، لذا وجدت الصين منطقتي الساحل وغرب إفريقيا فرصة سانحة وبديلاً هائلاً لمصادر الطاقة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن هذا يجعلها بمنأى عن النزاعات في المنطقة الآسيوية<sup>٤٣</sup>.

أما عن النشاط التجاري والاقتصادي للصين في منطقة القرن الإفريقي، فإنها تعد واحداً من أهم الشركاء التجاريين هناك، فضلاً عن امتلاء الأسواق الإفريقية بالصادرات الصينية؛ إذ تدخل كل من السودان وكينيا ضمن عشرة أسواق إفريقية تروج للصادرات الصينية بالقارة، إضافة إلى احتلال السودان المرتبة الثالثة في قائمة الدول المصدرة للصين. ناهيك عن سعي الصين لتحقيق تنمية اقتصادية داخل المنطقة، وذلك بتقديمها قروضاً قليلة الفائدة، وتحسين وضع الجمارك بضبط تعريفاتها، وإعفاء بعض الدول من اليهود، والعمل على تطوير البنية التحتية، متمثلاً في إصلاح الطرق والجسور وشبكات الري والاتصالات، ومحطات الكهرباء والمياه، ليس هذا فحسب، بل إن الصين قامت بإمداد السلاح لعدد من دول القرن الإفريقي، مثل: الصومال وإريتريا وإثيوبيا. فخلال فترة الحروب الجنوبية بين إثيوبيا وإريتريا من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٠ بلغت قيمة الأسلحة التي حصلت عليها من الصين نحو مليار دولار، وقد مثل ذلك تجاوزاً وفقاً لما فرضته الأمم المتحدة على مبيعات السلاح للطرفين<sup>٤٤</sup>.

#### • السياسة الأمنية لأمريكا في منطقة الساحل الإفريقي:

قدمت الإدارة الأمريكية عدداً من المسوغات لفرض سيطرتها على تلك المنطقة، أبرزها انتشار عدد من التنظيمات في الصحراء الرابطة بين عدد من الدول، هي: موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، والجزائر، وتونس، وليبيا، وتشاد، والتي تشكل خطراً كبيراً على المصالح المحلية والدولية. وقد حددت - بصفة خاصة

42 Sous la direction de Laurent Bossard, "L'Afrique et l'Atlas de l'intégration régionale en Afrique del'ouest". Paris et Abuja: CEDEAO- CSAO/ OCDE, décembre 2006, P. 1.

٤٣ بيتر بروكس وجيهاميشين: النفوذ الصيني في إفريقيا.. تهديد كبير لمصالح واشنطن، (<https://bit.ly/3dyguJk>)، تاريخ النشر: ١٧ مايو ٢٠١١.

٤٤ المرجع السابق.



- الجماعة السلفية للدعوة والقتال عنصرًا رئيسًا في تهديد المنطقة وحدودها؛ إذ أعلنت تلك الجماعة ولاءها لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وبناءً على ذلك قدمت الولايات المتحدة عددًا من المبادرات الأمنية؛ تأمينا لمصالحها الاقتصادية، مع التركيز بشكل أساسي على العلاقات الثنائية والتعددية، عبر التنسيق الأمني والعسكري مع دول المنطقة المعرضة للعديد من التحديات الأمنية<sup>45</sup>، واعتمدت الولايات المتحدة في ذلك على آليتين هما:

#### (١) المبادرات متعددة الأطراف:

- مبادرة بان - ساحل PSI Pan-Sahel Initiative: وهو برنامج يشمل أربع دول في شمال إفريقيا، هي: مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، ولم يكن برنامجًا قليل التكلفة، بل كُلف كثيرًا بما يزيد عن سبعة ملايين دولار، ولقد تعددت الأهداف لتلك المبادرة - وفقًا لما أقره مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية - أهمها يتمثل في حماية أمن المنطقة والحفاظ على استقرارها، من خلال منع التنظيمات من إحداث اضطراب وزعزعة لأمن المنطقة واستقرارها، وذلك بعدم السماح لهم بالاستيلاء على المساحات الشاسعة في الساحل الإفريقي، جاعلين منها ملاذًا آمنًا لهم، مُستغلين هشاشة الحدود، كما تهدف إلى تدريب جيوش تلك الدول لمجابهة تلك التنظيمات للقضاء عليها، فضلًا عن غايتها في إحداث نوع من تعزيز التعاون الإقليمي مع التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات<sup>46</sup>.

وظهرت PSI لأول مرة في نوفمبر ٢٠٠٢، عندما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانًا صحفيًا أعلنت فيه أن اثنين من المسؤولين من مكتب مكافحة الإرهاب قد زاروا تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر لمناقشة خطة تهدف إلى محاربة الإرهاب والسيطرة على التجارة غير الشرعية وتعزيز الأمن الإقليمي. وفي وقت لاحق، لم يُسمع عن البرنامج حتى نوفمبر ٢٠٠٣، عندما شرعت الولايات المتحدة في تنفيذ PSI. بتمويل من وزارة الخارجية بقيمة تصل إلى ٧,٧٥ مليون دولار، بما في ذلك ٦,٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤، وتشمل PSI تدريب الوحدات العسكرية من قبل الدول الشريكة، ومعظمهم من جنود القوات الخاصة الأمريكية من MOCUE. كما يشارك في بعض جوانب المخطط مشاة البحرية الأمريكية، حيث يتم التعاقد من الباطن مع بعض شركات اللوجستيات الخاصة في شركة باسيفيك EAP، المعروفة من عمليات حفظ السلام في ليبيريا وسيراليون في التسعينيات. وفي عام ٢٠٠٥ حلت محلها مبادرة مكافحة الإرهاب العابرة للحدود ذات النطاق الأوسع، والتي تم دمجها بدورها في نطاق عمل MOCIRFA عام ٢٠٠٨<sup>47</sup>.

- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء - The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative: والتي مهدت لها عيوب مبادرة «بان - ساحل»، ومن شأنها أن تكون أكثر قوة، وتشمل بلدانًا أخرى تجاهلتها المبادرة الأولى، ولم تبعد أهداف تلك المبادرة كثيرًا عن أهداف سابقتها؛ إذ إن أول أهدافها

45 Mundy, Jacob., "Introduction : Securitizing the Sahara", *ACAS Concerned Africa Scholars*. US Militarization of the Sahara-Sahel : Security, Space and Imperialism, Bulletin: N. 85, Spring 2010, p. 1- 2.

46 Davis, John., "The Bush Model: US Special Forces, Africa, and the War on Terror", In. John Davis (Ed.), *Africa and the War on Terrorism*, (England: Ashgate Publishing Limited, 2007), P. 151.

47 Ellis, Stephen., "BRIEFING: THE PAN-SAHTEL INITIATIVE", *African Affairs*. Oxford: Royal African Society, Vol. 103, 2004, p. 459-464.



يتمثل في القضاء على التنظيمات الإرهابية، عن طريق إنشاء مؤسسة مشتركة لقوات الأمن في المنطقة، وتطوير القدرات لمجابهة الإرهاب، والتشجيع على الحكم الديمقراطي، وضرورة إقامة علاقات عسكرية بين المنطقة والولايات المتحدة، كما تهدف ثانيًا إلى تعزيز التعاون بين دول الساحل ودول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) لمواجهة الإرهاب والقضاء عليه. وقد وصفت الحكومة الأمريكية تلك المبادرة في وثائقها بأنها استراتيجية متعددة الجوانب، وهي مبادرة أكثر طموحًا من سابقتها؛ بالنظر إلى شموليتها الجيوسياسية بين الساحل والمغرب العربي وغرب إفريقيا، كتعبير عن عمق المطلب الأمني في المنطقة<sup>48</sup>.

- القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا MOCIRFA: والتي سبق الحديث عنها، وتأسست على مدخلين؛ تحسين فعالية قوات الجيش المحلي، وفرض التعاون العسكري الإفريقي على ضوء تكثيف التنسيق بين قوات الجيش الأمريكي مع نظرائه الإفريقيين وبعض أعضاء حلف الناتو، خاصةً فرنسا وإسبانيا<sup>49</sup>.

## (٢) العلاقات الثنائية:

بعيدًا عن المبادرات متعددة الأطراف؛ ركزت الولايات المتحدة كذلك على تعزيز العلاقات الثنائية مع عدد من الدول الإفريقية في مواجهة تزايد التواجد الدولي في القارة، فمثلًا عملت الولايات المتحدة على زيادة وتيرة التبادل التجاري مع دول الجنوب الإفريقي وجنوب الصحراء، وعززت تحالفها مع بعض النظم المسلحة كما في أنجولا، كما قامت بتقديم الدعم لدول إفريقية أخرى؛ مثل: أوغندا وبوروندي ورواندا وإثيوبيا في إطار علاقات ثنائية يجري تطويرها بهدوء، إلا أن الجانب الأمني من العلاقات الثنائية الأمريكية مع دول القارة قد ركز بالأساس على عدة دول، أهمها<sup>50</sup>:

- الجزائر: التي أصبحت أحد شركائها الرئيسيين، منذ تجديد التزامها بالاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

- المغرب: والتي عززت الولايات المتحدة التعاون القوي معها من أجل الأمن، وكانت قد شاركتها في العديد من التدريبات الثنائية لمكافحة الإرهاب.

هذا بالإضافة إلى الدعم المالي، والمساعدات الإنمائية، والتي تهدف بالأساس إلى بناء القدرات المحلية لمكافحة نشاط التنظيمات العنيفة<sup>51</sup>.

48 *International Crisis Group Report*, "Islamist Terrorism in the Sahel: Fact or Fiction?", Africa Report, N. 92, 31 March 2005, P. 1.

49 Simons, Anna, Tucker, David., "The misleading problem of failed states: asocio-geography of terrorism in the post 9/11 era", *Third World Quarterly*. England: Vol. 28, 2007, P. 387.

50 Ploch, Lauren., "Africa Command: US Strategic Interests and the Role of the US Military in Africa", *Congressional Research Service CRS Report*. Washington: Library of Congress, 22 August 2008, P. 1.

51 *ibid*.



## خاتمة:

ينطلق الاهتمام الأمريكي بالقارة من منطلقين، أحدهما أمني والآخر اقتصادي؛ ففي إفريقيا حيث المرض، والحرب، والفقر المدقع، الأشياء التي ترى فيها الولايات المتحدة تهديدًا لهدفها الأساسي المتمثل - بشكلٍ مُعلن - في الحفاظ على الكرامة الإنسانية وكذلك أولويتها الاستراتيجية لمحاربة التنظيمات العنيفة، ولمواجهة هذه التحديات عملت الولايات المتحدة على استراتيجيتها الأمنية، التي أكدت مرارًا وتكرارًا أنها تركز على أمن الأفارقة بالأساس، وفقًا لمنطق التعاون الاستخباراتي والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين مصادر الطاقة التي تحتاجها، والتي تُعد إفريقيا المصدر الرئيس لها، وخاصةً دول الشمال الإفريقي.

ومن تلك المنطلقات؛ تشكلت أولويات الولايات المتحدة في القارة في: مواجهة العنف السياسي خصوصًا في دول الساحل الإفريقي، وتشجيع الحرية الاقتصادية لدول القارة لضمان تأمين الاحتياجات الأمريكية من الطاقة، ومقاومة النفوذ المتزايد للدول الأخرى في القارة مثل روسيا والصين، وأخيرًا تشجيع دول القارة على الالتزام بالتحول الديمقراطي وهي الأولوية التي تبناها الرئيس باراك أوباما خلال فترة تولّيه رئاسة الولايات المتحدة.

قادت تلك التوجهات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في القارة إلى ظهور ما سُمي بظاهرة عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تعود إلى فترة حكم بوش الابن وشركائه من جماعة المحافظين الجدد، وكان خبراء السياسة الأمريكيون هم من أطلقوا هذا الوصف، لما يعنيه من انقلاب على قواعد عمل السياسة الخارجية. وتوّجت سياسات العسكرة الأمريكية في إفريقيا بتكوين القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة في إفريقيا (أفريكوم).

وتهدف أفريكوم جزئيًا إلى دمج الجهود الأمريكية في إفريقيا من خلال تنسيق الأنشطة العسكرية مع وزارة الخارجية والوكالات الأخرى، وتطوير التعاون العسكري مع الدول الإفريقية، والقيام بعمليات عسكرية حربية عند الاقتضاء، وكان من نماذج تدخل الأفريكوم في القضايا الإفريقية تدخله في مالي، والذي أسفر عن عسكرة الحياة السياسية هناك.

وقد رصدت الدراسة لبداية ظاهرة عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جورج بوش الابن، الذي ذهب إلى التدخل العسكري في العديد من المناطق سواء الإفريقية أو العسكرية خصوصًا بعد أحداث ١١ سبتمبر، وشهدت تلك الظاهرة تراجعًا ملحوظًا في عهد باراك أوباما الذي عمل على تقليل الخسائر الأمريكية التي نتجت عن نهج سلفه خاصةً جراء تدخله العسكري في أفغانستان والعراق. وعادت لتطغى تلك الظاهرة مرة أخرى على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب الذي يميل إلى الحلول العسكرية على حساب السياسية، ويسعى إلى استرجاع الدور الأمريكي في القارة الذي أتاح تقلّصه في عهد سلفه الفرصة لقوى أخرى لشغل الفراغ الذي تركه في القارة، مثل: روسيا والصين.

وشهدت أحد أهم مناطق التدخل العسكري الأمريكي في القارة، وهي منطقة الساحل الإفريقي؛ أكبر



المبادرات العسكرية الأمريكية هناك، وهي مبادرة «بان- ساحل»، وتهدف الولايات المتحدة من عسكرة سياستها الخارجية هناك إلى تحقيق أهدافها نفسها من التدخل في القارة بشكل عام، والمُتمثلة في محاربة التنظيمات النشطة التي تُعد منطقة الساحل أكبر تهديد لها في إفريقيا، وكذلك تأمين مصادر الطاقة، ومحاصرة الصعود الصيني هناك.

وهكذا فإن عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية تقع في صلب منظورات الإمبراطورية الإمبريالية للولايات المتحدة، وتعريفها لذاتها وتصوراتها للحرب والسلام، حيث إن ثمة مرتكزين رئيسيين في الرؤية الأمريكية يمكن الاتكاء عليهما في تحليل تلك المشروعات الأمنية، وهما:

أولاً- الفكر الأمريكي والسياسة الأمريكية القائمان على الجمع بين القوة والمصلحة، ولا سيما في مناطق: الساحل الإفريقي، وخليج غينيا، ومنطقة القرن الإفريقي،

ثانياً- ما يمتاز به أمن أمريكا من ثنائية مركبة تكاد لا تنفك، تتمثل في الجمع بين محاربة الإرهاب وتأمين مصادر الوصول إلى الطاقة، وبناءً عليه يمكننا القول بأن هذه المشروعات ما تأتي إلا في إطار الخطة الأمنية الشاملة لأمريكا في إفريقيا - خاصة الساحل الإفريقي - كما أنها تُعد جزءاً من عملية إعادة تشكيل واسعة للخريطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمناطق التي تمتد من أقصى الشرق إلى الشرق الأوسط في إفريقيا، وحتى دول المغرب والساحل الإفريقي، فقد كانت البداية من الصومال، ثم أفغانستان، والعراق، والسودان، وليبيا، وأخيراً مالي، فضلاً عما عُرف بموجات الربيع العربي، في إطار خطة محكمة تنفذها الولايات المتحدة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير وفقاً لرؤيتها.

٢٠٢٠

صدر عام ٢٠٢٠ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر  
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر  
بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو  
نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز  
[info@arkan-srp.com](mailto:info@arkan-srp.com)



أركان للدراسات والأبحاث والنشر  
Arkan for Studies Research and Publishing